مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/9/14

معضلة التمويل المصرفي

هل المصارف الحكومية كابحٌ لقدرة المصارف الخاصة على تمويل الموازنة العامة في العراق؟

د. حسين أحمد دخيل

● **ورقة سياسات**

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

معضلة التمويل المصرفي: هل المصارف الحكومية كابحٌ لقدرة المصارف الخاصة على تمويل الموازنة العامة في العراق؟

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / سياسات

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

د. حسين أحمد دخيل/ جامعة كربلاء

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

١. الملخص التنفيذي

- يساهم القطاع المصرفي في العراق بشكل مؤثر في تمويل الموازنة بعد لجوء الحكومة إلى الدين الداخلي، بفعل التوسع الكبير في النفقات العامة، مع زيادة أسعار النفط، وتوسع التوظيف في القطاعين العام والخاص، وزيادة التزامات الحكومة تجاه النفقات الأساسية (الرواتب والمتقاعدين والرعاية الاجتماعية).
- بالرغم من أن العراق فيه العشرات من المصارف الخاصة (الأهلية)، إلا أن مساهمتها في تمويل العجز والاستثمار في أدوات الدين الداخلي محدودة جداً قبل العام 2020، وانعدمت بعد ذلك العام وصولاً إلى وقتنا الحاضر. وبالمقابل، توسع دور البنك المركزي العراقي (من خلال السندات، والحوالات المخصومة، والدين على وزارة المالية) في المساهمة في الدين الداخلي، وتوسعت مساهمة البنوك التجارية الحكومية (الرشيد، والرافدين، والبنك العراقي للتجارة) في المساهمة في الدين الداخلي.
- مع تفاقم الالتزامات الحكومية والدين، أصبح من المهم عدم تجاوز الدين الداخلي قدرة المصارف الحكومية والخاصة على تمويل التنمية، وعدم إهدار مرونتها الائتمانية.
- العمل على تطوير الأطر التنظيمية والقانونية والإدارية للمصارف الخاصة، وتعديل قانونها رقم 94 لسنة 2004، لتتولى مهمة فريدة تفتقد إليها حالياً، وهي تمويل التنمية،

ولتكون وسيطاً بين المدخرين والمستثمرين، ولزيادة ثقة الأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية بها، وبما يزيد من نسبة استحواذها على الودائع التجارية الخاصة والعامة.

- إنّ الاعتماد المتزايد على التمويل الداخلي يفرض ضرورة مراعاة قدرة المصارف والسيولة المحلية على استيعاب الدين الحكومي، لأنّ التوسع في الاقتراض يجب ألا يأتي على حساب الوظيفة الأساسية للقطاع المصرفي في تمويل النشاط الاقتصادي والاستثمار والقطاع الخاص، وهو ما يتطلب إدارة متوازنة للدين العام وتحديد الاحتياجات التمويلية.
- تزايد الاعتماد على الجهاز المصرفي في الاقتراض الداخلي يقلص قدرة السوق المحلية والجهاز المصرفي على استيعاب الاقتراض الحكومي في المستقبل، من دون آثار على السيولة والائتمان، وبالتالي يضعف مرونتهما في التعاطي مع السياسات التنموية.
- استكمال الأطر المؤسساتية والقانونية والإدارية للمصارف التجارية الخاصة لتلبي احتياجات التعاملات الحكومية معها، لا سيما في الإيداع، الأمر الذي يزيد ثقة الأفراد بها.

II. المقدمة

يعدّ القطاع المصرفي (المصارف الحكومية والخاصة والأجنبية) في أي اقتصاد جزءاً أساسياً من البنية الهيكلية في ذلك الاقتصاد. وتتباين مساهمته في النشاط الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي تبعاً لعوامل عدة تتمثل، في الأساس، في الفلسفة الاقتصادية الحاكمة للاقتصاد، وأهداف السياسات المالية والنقدية في الدولة، وقدرته على التمويل، والأطر القانونية والتنظيمية الحاكمة لعمله، والوسائل التكنولوجية التي يعتمدها في أداء مهامه، وغيرها من العوامل.

وبسبب تزايد الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، دفعت الحكومة إلى الاقتراض الداخلي ومن البنوك المحلية، لتأمين النفقات التشغيلية، وبالخصوص الرواتب والحماية الاجتماعية والمتقاعدين. وشهد الدين الداخلي نمواً متزايداً خلال السنوات القليلة الماضية.

فيما يرتبط بالمصارف الخاصة، تتعدد طرق مساهمتها في تمويل الحكومات عبر شراء السندات وأذونات الخزانة الحكومية، والإقراض المباشر لتغطية العجز في الموازنة العامة، زيادة على المساهمة في تمويل مشاريع البنى التحتية ومشاريع التنمية، الأمر الذي يوفر مرونة للحكومات في مواجهة الضغوطات المالية. وبالرغم من ذلك، نلاحظ أن الحالة في العراق تشهد مساهمة كبيرة للبنوك الحكومية في تمويل الموازنة العامة للدولة، مقابل مساهمة محدودة جداً للبنوك الخاصة في هذا الدور.

ولتوضيح هذا الامر اكثر، سنحاول في هذه الورقة بيان دور البنوك الحكومية والخاصة في تمويل الموازنة وطرق التمويل، ونسب المساهمة لكل منهما في التمويل واسباب محدودية مساهمة البنوك الخاصة، واهم المقترحات التوصيات حول تعزيز مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الموازنة.

III. واقع مساهمة الجهاز المصرفي في تمويل العجز في الموازنة العامة في العراق

يبلغ عدد المصارف العاملة في العراق في الوقت الحاضر (72) مصرفاً، موزعة بين (7) مصارف حكومية، و(65) مصرفاً خاصاً. وتضمنت المصارف الحكومية ثلاثة مصارف تجارية رئيسة: الرشيد، والرافدين، والمصرف العراقي للتجارة (TBI). ونتيجة للعجز بين الإيرادات العامة والنفقات العامة واتساعه في السنوات الأخيرة في العراق، ولتمويل الرواتب والمتقاعدين والرعاية الاجتماعية، أصبح الجهاز المصرفي أحد أبرز مصادر تمويل الموازنة ومواجهة العجز، ولا سيما مع ارتفاع كلفة الاقتراض الخارجي.

تُشكّل مساهمة الجهاز المصرفي جانباً حيوياً في الإيرادات العامة ودعم الموازنة العامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، وتمثل مورداً مهماً يمكّن الحكومة من تغطية نفقاتها العامة وتنفيذ برامجها التنموية وتمويل المبادرات التنموية والمشاريع الحكومية.

بعد عام 2003، اعتمدت الحكومات العراقية على الاقتراض العام لتمويل العجز في موازناتها العامة، بعد أن كانت في تسعينيات

القرن الماضي تعتمد على الإصدار النقدي الجديد والسحب على المكشوف. وشكّل الاقتراض الداخلي نسبة كبيرة من الدين العام. ويُعدّ الدين الداخلي أحد أهم المصادر التي تعتمد عليها الحكومات لسد العجز في موازنتها العامة. وغالباً ما يكون الدين الداخلي على شكل أوراق مالية، مثل السندات وحوالات الخزينة.

وتم تخويل وزارة المالية، وفق قانون الإدارة المالية والدين العام رقم (95) لسنة 2004، إصدار أوراق دين حكومية قصيرة الأجل، وهي حوالات الخزينة، وتتراوح مدتها بين (364) يوماً، أي (سنوية)، أو (182) يوماً، أي (نصف سنوية)، أو (90) يوماً، وتقوم ببيعها في مزاد يتولى البنك المركزي العراقي الإشراف عليه. ووفقاً للقانون، أُعطيت الصلاحية لوزير المالية بإصدار أوراق الدين الحكومي لسد العجز في الموازنة العامة، وتحديد تواريخ الاستحقاق ومعدلات الفائدة. وقامت بإصدار وتنفيذ تعليمات بيع الأوراق الحكومية، ويحق للمصارف المرخصة من البنك المركزي العراقي المشاركة في الشراء.

كذلك، تم تخويل وزير المالية، وفق قانون الإدارة المالية رقم (6) لسنة 2019، المادة (39/أولاً)، إصدار حوالات الخزينة والسندات المالية لتغطية العجز في الموازنة العامة الاتحادية ضمن الحدود القصوى المقررة ضمن قانون الموازنة العامة الاتحادية، وله تخويل البنك المركزي العراقي إصدار حوالات الخزينة والسندات المالية واستردادها كوكيل عنها.[1]

1. وزارة العدل، مجلة الوقائع العراقية، قانون الادارة المالية رقم 6 لسنة 2029، العدد 4550، 5 آب، 2019.

يُلاحظ أن الجهاز المصرفي، المتمثل في البنك المركزي العراقي والمصارف التجارية الحكومية والخاصة، ساهم بشكل واضح في تمويل العجز في الدين الداخلي، من خلال قراءة الرصيد القائم لديها من حوالات خزينة وزارة المالية خلال المدة 2007–2025، كما في الجدول أدناه:

جدول (1) مجموع مساهمة الجهاز المصرفي (البنك المركزي العراقي، والمصارف التجارية الرشيد والرافدين والعراقي للتجارة، والمصارف الخاصة) في الدين الداخلي للمدة 2007 – 2025 (بالمليون دينار)

السنة	اجمالي الدين الداخلي	مجموع مساهمة المصارف التجارية الحكومية (الرشيد والرافدين، والعراقي للتجارة) في الدين الداخلي	نسبة مساهمة المصارف التجارية الحكومية (الرشيد والرافدين، والعراقي للتجارة) في الدين الداخلي	مجموع مساهمة المصارف الخاصة في الدين الداخلي	نسبة مساهمة المصارف الخاصة في الدين الداخلي	مجموع مساهمة البنك المركزي في الدين الداخلي	نسبة مساهمة البنك المركزي في الدين الداخلي
2007	5,193,705	475,000	9%	44,000	1%	4,674,705	90%
2008	4,455,569	315,970	7%	184,080	4%	3,955,519	89%
2009	8,434,049	4,384,390	52%	94,140	1%	3,955,519	47%
2010	9,180,806	4,730,177	52%	495,110	5%	3,955,519	43%
2011	7,446,859	3,490,820	47%	356,020	5%	3,555,519	48%
2012	6,547,519	2,949,000	45%	184,000	3%	3,155,519	48%
2013	4,255,549	1,313,100	31%	76,480	2%	2,755,519	65%
2014	9,520,019	3,751,500	39%	561,500	6%	2,455,519	26%
2015	32,142,805	10,522,712	33%	364,100	1%	8,595,436	27%
2016	47,362,251	11,223,712	24%	586,500	1%	20,277,856	43%
2017	47,678,796	12,352,832	26%	471,240	1%	21,063,331	44%
2018	41,822,918	10,767,745	26%	70,030	0%	18,834,100	45%

46%	17,802,128	0%	0	25%	9,577,912	38,331,548	2019
68%	43,924,432	0%	0	9%	5,653,619	64,246,559	2020
68%	47,605,729	0%	0	9%	6,343,731	69,912,394	2021
68%	47,539,027	0%	0	9%	6,177,734	69,495,737	2022
67%	47,189,694	0%	0	7%	5,106,552	70,557,515	2023
63%	52,733,656	0%	0	11%	9,021,725	83,049,860	2024
--	**13,074,739	*-------	*------	0%	* -----	90,514,829	2025

***بيانات غير متوفرة.**

****يشمل فقط السندات الحكومية**

المصدر: **الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي، الرابط:**

https//:cbi.iq/page142/

ويُلاحظ من الجدول (1) مقدار تلك المساهمات، فالبنك المركزي العراقي، ومن خلال (السندات الحكومية، والحوالات المخصومة من البنك المركزي، والدين على وزارة المالية)، كانت له المساهمة الأكبر في الدين الداخلي. وتصاعدت تلك النسبة مع كل انخفاض في مساهمة المصارف الحكومية التجارية والمصارف التجارية الخاصة، فخلال المدة 2016–2019 تجاوزت النسبة 46% من إجمالي الدين الداخلي، فيما تجاوزت نسبة 68% خلال المدة 2020–2023، وانخفضت إلى 63% في العام 2024.

ومن ثم، تلته المصارف التجارية الحكومية (الرشيد، والرافدين، والمصرف العراقي للتجارة)، التي تستحوذ على نسبة كبيرة من السيولة المصرفية. وخلال المدة 2007–2012، تجاوزت نسبة مساهمتها 45%. وانخفضت إلى ما يزيد قليلاً على 33% كمتوسط للمدة 2013–2015. ثم انخفضت إلى ما يزيد قليلاً على 26% خلال المدة 2016–2019، حتى وصلت إلى نسبة 8% كمتوسط للمدة 2020–2023. وعادت إلى الارتفاع عام 2024 لتصل إلى 11%.

ومع ذلك، واجهت هذه المصارف خلال السنوات الأخيرة تحديات عديدة، من بينها ضعف السيولة النقدية وتراجع مستوى الثقة لدى بعض المتعاملين مع القطاع المصرفي. كما تأثرت المصارف الحكومية بمجموعة من العوامل الاقتصادية والإدارية والتشريعية التي أسهمت في ظهور ما يُعرف بالأزمة النقدية أو أزمة السيولة المصرفية (حالة من الاختلال بين حجم السيولة النقدية المتوافرة لدى المصرف وحجم الطلب على السحب من قبل المودعين أو العملاء).

أما المصارف الخاصة (الأهلية)، فكانت أعلى مساهمة لها عام 2014، وشكّلت نسبة (6%) من إجمالي الدين العام. ووفقاً للنشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي، يُلاحظ أن أكبر عدد من المصارف الخاصة التي ساهمت في الدين العام كان عام 2015، بعدد (11 مصرفاً)، وتناقص العدد ليصل إلى (5 مصارف) في عام 2018، لتساهم بمبلغ يزيد قليلاً على 70 (مليار دينار عراقي). وبعدها انعدمت مساهمة المصارف الخاصة في الدين الداخلي، إذ يُلاحظ أنها

لم تساهم مطلقاً في الدين الداخلي للسنوات 2019 وما بعدها، كما في الرسم البياني الموضح أدناه.

شكل (1) مساهمة الجهاز المصرفي (البنك المركزي العراقي، والمصارف التجارية الرشيد والرافدين والعراقي للتجارة، والمصارف الخاصة) في الدين الداخلي للمدة 2007 – 2025

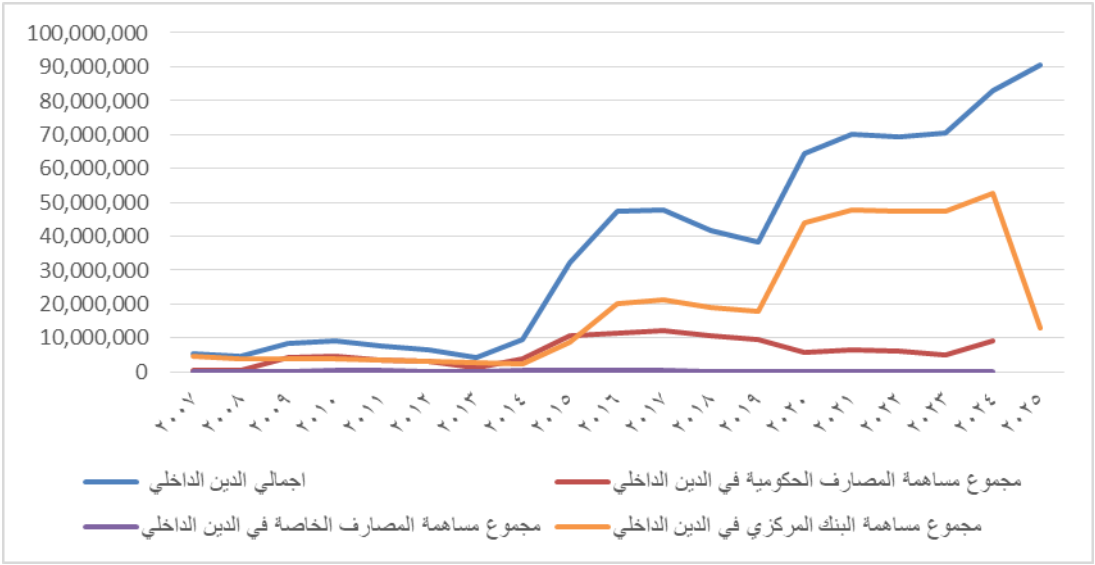

المصدر: **الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1).**

وحول الدين الداخلي للسنوات 2023–2025، أكد البنك المركزي العراقي في بيان رسمي: «إن الدين الداخلي البالغ 91 تريليون دينار، يمثل 56 تريليون دينار المتراكم لغاية نهاية عام 2022، والمبالغ المضافة هي 35 تريليون دينار ديون السنوات 2023، و2024، و2025، ومعظم الدين الداخلي ضمن الجهاز المصرفي الحكومي».[2]

2. البنك المركزي العراقي، المكتب الاعلامي، بيان رسمي حول اوضاع

١٧.اسباب تراجع مساهمة المصارف الخاصة في الدين الداخلي

على الرغم من أن مساهمة المصارف الخاصة في الدين الحكومي (شراء الدين الحكومي) توفر أسعار فائدة جيدة ومخاطر استثمارية منخفضة مقارنةً بالائتمان الذي تمنحه للأفراد والشركات، واستثمار أموال المودعين فائضة السيولة في أدوات سيادية قصيرة أو متوسطة الأجل يمكن تسييلها عند الحاجة، إلا أن الملاحظ أن مساهمة المصارف الخاصة تراجعت إلى أن بلغت مستوى انعدام المساهمة في الدين الداخلي، وبعبارة أخرى، انعدام الاستثمار في أدوات الدين الداخلي. ويمكن إبراز المعوقات بالآتي:

1. هيمنة المصارف التجارية الحكومية على الحسابات والودائع العامة والخاصة (الشركات والأفراد)، إذ يُلاحظ تركّز الودائع في المصارف الحكومية واستحواذها على النسبة الأكبر من الكتلة النقدية داخل الجهاز المصرفي وإيرادات الدولة، كما تقتصر المعاملات والتعاملات المالية الحكومية على المصارف الحكومية فقط. وتركزت الودائع لدى المصارف التجارية الحكومية بنسبة أكبر خلال السنوات الماضية، كما في الجدول رقم (2).

العجز والديون 2023 – 2025، بتاريخ 19 تشرين الاول 2025: https://iq.cbi/news/view/3019

جدول (2) الودائع التجارية لدى المصارف التجارية الحكومية والخاصة للمدة (2016 - 2025) (مليون دينار عراقي)

السنة	اجمالي الودائع	الودائع لدى المصارف التجارية الحكومية	النسبة من اجمالي الودائع	مجموع الودائع لدى المصارف الخاصة	النسبة من اجمالي الودائع التجارية
2016	62,398,733	53,806,578	86%	8,592,155	14%
2017	67,048,631	58,492,457	87%	8,556,174	13%
2018	76,893,927	66,095,110	86%	10,798,817	14%
2019	82,106,425	71,383,400	87%	10,723,025	13%
2020	84,924,168	74,221,689	87%	10,702,479	13%
2021	96,071,378	83,577,363	87%	12,494,015	13%
2022	129,083,322	115,856,240	90%	13,227,082	10%
2023	133,498,628	116,284,595	87%	17,214,033	13%
2024	122,883,304	104,778,109	85%	18,105,195	15%
2025	111,065,096	91,749,715	83%	19,315,381	17%

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية للسنوات 2016 – 2025، https://iq.cbi//page/142

2. البيئة التنظيمية والتشريعية: ضعف التنسيق بين المصارف الحكومية والمصارف الخاصة. وهناك مشكلات عديدة بينها وبين المصارف الحكومية من جهة، وبينها وبين وزارة المالية من جهة أخرى، نتيجة حظر تعامل مؤسسات الدولة مع المصارف الخاصة، وجميع الدوائر الحكومية ترفض استلام الشيكات الصادرة من المصارف الخاصة، وأدى ذلك إلى تجزئة السوق المصرفية، مما دفع مؤسسات الدولة إلى حصر معاملاتها بالمصارف الحكومية فقط.

وشهدت السنوات الأخيرة مجموعة من العقبات تتعلق بمخاطر الامتثال والعقوبات الخارجية على بعض المصارف، كما حصل في العامين 2018 و2022، فضلاً عن القصور التشريعي، إذ إن قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 صنّف المصارف الخاصة بأنها تجارية وليست تنموية، في حين أن المصارف الحكومية هي مصارف شاملة تمارس صيرفة التنمية والدخول في استثمارات صناعية وزراعية وغيرها، في حين لا يُسمح للمصارف الخاصة بالقيام بذلك وفق المادة (28) من القانون نفسه، مشيراً إلى أن للمصارف الخاصة الحق في ممارسة عملية شراء الأوراق المالية وبيعها.

كما أن المصارف الحكومية تهيمن على هيكل الودائع داخل القطاع المصرفي العراقي، كما هو موضح في الجدول (2)، إذ إن ودائع الحكومة هي فقط في المصارف الحكومية، وتسجل نسبة مساهمة عالية من إجمالي الودائع لديها، في حين لم تستطع المصارف الخاصة أن تتخطى نسبة (17%) من إجمالي الودائع التجارية.

ويعود ذلك إلى انعدام الثقة لدى الجمهور في هذا النوع من المصارف، مما جعل المودعين (أصحاب الفائض المالي) يترددون في إيداع أموالهم لديها. وانعدام الثقة تتأتى من غياب الشفافية، ونقص معلومات الزبون لدى المصرف، وغياب الحوكمة والحكم الرشيد في المصارف، والفساد الإداري والمالي، وشبهات غسيل الأموال، علماً أن العراق أرض خصبة

بسبب غياب القانون وعدم الاستقرار السياسي والأمني، كذلك ضعف التكنولوجيا المستخدمة في التعاملات البنكية والمالية ووسائل الاتصال الحديثة بين المصارف والأسواق العالمية، والتي قللت الكلفة والسرعة.

3. يواجه الجهاز المصرفي عموماً بيئة سياسية واقتصادية مضطربة ووضعاً سياسياً غير مستقر، إذ إن العامل السياسي والتسلط الإداري له تأثير على أصحاب القرار في المصارف، مما يحد من دور وفاعلية هذه المصارف في اتخاذ القرارات الصحيحة التي تصب في صالح التنمية، فضلاً عن المعوقات القانونية.
4. عدم وجود إطار مؤسساتي ضامن للمودعين والبنوك على حدٍّ سواء: واقع القطاع المصرفي العراقي يمارس دوراً تنموياً محدوداً في المجتمع، وأسباب ذلك عدم وجود قوانين لحماية ودائع الأفراد والشركات، وأيضاً عدم وجود مؤسسات ضمان القروض؛ لأن المصارف أيضاً لا تثق بالجمهور لقلة الضمان لأسباب كثيرة. كما أن غياب قوانين داعمة لعمل القطاع المصرفي أدى إلى انخفاض الثقة بهذا القطاع، وبالتالي انخفاض الودائع المقدمة من قبل الجمهور، والذي انعكس على انخفاض تقديم القروض من قبل المصارف، سواء كانت عامة أم خاصة، وبالتالي غياب دور وظيفة الوسيط المالي بين المدخرين والمستثمرين. زيادة على ذلك، لا يزال القطاع المصرفي تقليدياً في عمله، ولم يطور نفسه من خلال الانتفاع

من الأساليب الحديثة في الخدمات والمنتجات المصرفية، ولا سيما أساليب العمل المصرفي الإلكتروني.

الخاتمة والتوصيات

- الدين الداخلي وعمليات الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي في توسع مستمر لتلبية متطلبات الإنفاق التشغيلي، وبالخصوص النفقات الأساسية (الرواتب والمتقاعدين والرعاية الاجتماعية)، الأمر الذي يستدعي دعماً حكومياً للجهاز المصرفي والعمل على تطوير آليات العمل به، وبما يضمن زيادة استحواذه على الكتلة النقدية ليتمكن من المساهمة بشكل أكبر في تمويل العجز.
- ارتفع حجم الدين الداخلي إلى أكثر من 100 تريليون دينار في الأشهر الأخيرة، وأصبح الجهاز المصرفي أحد المصادر الرئيسة لتمويل احتياجات الخزينة. وكما يؤكد مستشار الحكومة المالي، فإنّ الاعتماد المتزايد على التمويل الداخلي يفرض ضرورة مراعاة قدرة المصارف والسيولة المحلية على استيعاب الدين الحكومي، لأنّ التوسع في الاقتراض يجب ألا يأتي على حساب الوظيفة الأساسية للقطاع المصرفي في تمويل النشاط الاقتصادي والاستثمار والقطاع الخاص، وهو ما يتطلب إدارة متوازنة للدين العام وتحديد الاحتياجات التمويلية.
- تزايد الاعتماد على الجهاز المصرفي في الاقتراض الداخلي يقلص قدرة السوق المحلية والجهاز المصرفي على استيعاب اقتراض حكومي إضافي في المستقبل، من دون آثار على السيولة والائتمان، وبالتالي يضعف مرونتهما في التعاطي مع السياسات التنموية.

- تعزيز وتعديل الأطر التنظيمية والقانونية والإدارية والسياسات الاقتصادية الضامنة لدور أكبر للجهاز المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية، وبما يضمن دوراً أكبر للمصارف التجارية الخاصة في التنمية الاقتصادية عبر تبنيها دور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين، ولزيادة الثقة بها من قبل الجمهور والشركات. وأهم تلك القوانين هو قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004، والذي صنّف المصارف الخاصة بأنها تجارية وليست تنموية.

المصادر

- البنك المركزي العراقي، المكتب الإعلامي، بيان رسمي حول اوضاع العجز والديون 2023 – 2025، بتاريخ 19 تشرين الاول 2025: https://cbi.iq/news/view/3019
- البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية للسنوات 2016 – 2025، https://cbi.iq/page/142
- النشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي، الرابط: **https://cbi.iq/page/142**
- وزارة العدل، مجلة الوقائع العراقية، قانون الادارة المالية رقم 6 لسنة 2029، العدد 4550، 5 آب، 2019.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org